2644009 2634797

تقديم

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد..

هذا الكتاب هو أحد مؤلفات جَدي السيد الإمام محمد رشيد رضا، صاحب المنار، وبتعريف سريع عنه أقول:

ولد محمد رشيد رضا عام 1282هـ الموافق 1865م، في بلدة القلمون، طرابلس، منتمياً إلى أسرة كريمة النسب، من العترة النبوية الشريفة، حيث يصل نسبها إلى سيدنا "الحسين بن علي" (رضي الله عنه). و بيت آل رضا، بيت المشايخ، هو بيت علم ودين وقيادة وريادة، فكلمة (شيخ) في لبنان لا تعني فقط العلم والدين ولكنها أيضاً تطلق على من بايعهم الناس على الرياسة والزعامة، فلا فرق بين مسلم ومسيحي في هذا اللقب. غير أن بيت آل رضا تميز بأنه من البيوتات القليلة التي تحمل معنيا اللقب.

نَشَّأَهُ والده على العلم، ثم التحق بالمدارس الدينية في طرابلس، مدينة العلم والعلماء، حيث تتلمذ علي يد مشايخه: حسين الجسر، ومحمود نشّابة، وعبد الغني الرافعي. وتأثر من عمه بكتاب إحياء علوم الدين لحجة الإسلام أبي حامد الغزالي.

ولما ضاقت به حرية بلاده المخنوقة، لم يجد وسيلة لنشر أفكاره الإصلاحية سوى الهجرة إلى مصر للعمل مع الشيخ محمد عبده، تلميذ جمال الدين الأفغاني، بعد إعجابه بما كتبا في مجلة "العروة الوثقى"،

فسافر عام 1315هـ الموافق 1898م إلى الإسكندرية ولم يكد يمضي شهر على وصوله القاهرة، حتى صارح الشيخ محمد عبده بأنه ينوي أن يجعل من الصحافة ميدانًا لعمله الإصلاحي، ودارت مناقشات طويلة بين الإمامين الجليلين حول الصحافة وأثرها في المجتمع، وأقنع التلميذ النجيب، محمد رشيد رضا، شيخه بأن الهدف من إنشائه مجلة المنار هو التربية والتعليم، ونقل الأفكار الصحيحة لمقاومة الجهل والشبهات والخرافات والبدع. فكان لمنار رشيد رضا الأثر الكبير في نهضة الأمة.

توفي محمد رشيد رضا يوم الخميس الموافق (23 من جمادى الأولى 1354هـ الموافق 22 من أغسطس-آب 1935م)، وكانت آخر عبارة قالها في تفسيره: "فنسأله تعالى أن يجعل لنا خير حظ منه بالموت على الإسلام"، وذلك عقب تفسيره دعاء سيدنا يوسف عليه السلام ﴿ ۞ رَبِّ قَدۡ ءَاتَيۡتَنِي مِنَ ٱلۡمُلۡكِ وَعَلَّمۡتَنِي مِن تَأۡوِيلِ ٱلۡأَحَادِيثِۚ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ أَنتَ وَلِيِّۦ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِۖ تَوَفَّنِي مُسۡلِمٗا وَأَلۡحِقۡنِي بِٱلصَّٰلِحِينَ ١٠١ ﴾ [يوسف:101]

ونحن إذ نعيد نشر تراث السيد الإمام محمد رشيد رضا، نحرص على الالتزام بأمانة النص، وحق المؤلف الشرعي في نشر كلامه كاملاً كما كتب وبدون تحريف، بما له وما عليه، وكلٌ يؤخذ منه ويرد عليه إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم، كما قال الإمام مالك.

والله نسأل أن يتقبل هذا العمل ويجعله خالصاً لوجهه تعالى إنه هو السميع المجيب.

فؤاد سعيد بن محمد شفيع بن محمد رشيد رضا

مقدمة
السيد الإمام محمد رشيد رضا
صاحب المنار

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أكمل لنا بالقرآن هذا الدين، وختم بمحمد صاحب الرسالة العامة دولة النبيين، وجعله المثل البشري الأعلى للهداية الإلهية العليا، وأرسله رحمة للعالمين، وبعثه بالحنيفية السمحة ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك، وجعلها يسراً لا عسر معه، وسعة لا حرج فيها، فبلَّغ صلوات الله وسلامه عليه الرسالة، وأدى الأمانة، وبلَّغ عنه أصحابه ما أمرهم بتبليغه من كتاب الله تعالى بالتلاوة والحفظ والكتابة، ومن سنته في بيانه للناس بالقول والعمل، والحكم بين الناس بما أراه الله من الحق والعدل، ﴿رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ حِزْبُ ٱللَّهِ ۚ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٢٢﴾﴾[المجادلة].

تلقى العرب الأميون كتاب الله وسنة رسوله ﷺ في بيانه بالقبول، إذ لم يكن لديهم فلسفة دينية يحكمونها في دين التوحيد والفضيلة، بعد أن اجتث الله به شجرة الشرك الخبيثة، ولا كان

لديهم تقاليد تشريعية يعقدون بها شريعته العادلة النقية، فسهل فهم الشعوب والأمم له منهم وتلقوه بالقبول عنهم، فلم يلبث الألوف من مواليهم الأعاجم منذ العصر الأول والثاني أن حذقوا لغة هذا الدين ففهموا كتابه المنزل، وشاركوا أساتذتهم العرب في نشر الدعوة، وتدوين اللغة والسنة، ثم فيما استلزم ذلك من فتح الأمصار، ونشر دين الله في الأقطار، فانتشر الإسلام في الشرق والغرب بسرعة لم يعهد لها نظير في التاريخ، فبلغ ملكه في جيل واحد ما لم يبلغه ملك الروم (الرومان) في ثمانية قرون، فكانوا أعظم دول الفتح، والاستعمار في الأرض وأشدها مراعاة للرحمة والعدل.

ثم نجمت قرون البدع في المسلمين، ودخلت عليهم فلسفة الأمم وتقاليد الملل من أقطارها، واحتاجوا إلى التوسع في التشريع المدني والقضائي والسياسي فوضعوا علم الفقه بداعية حاجة الحكام، وعلم الكلام لحراسة العقائد من البدع ونظريات الفلسفة المختلفة، فاختلط بعقائد الإسلام وأحكامه العملية ما ليس منها، وخرجت تعاليمه من فضاء السهولة والبساطة واليسر، إلى مضايق الحزونة والتعقيد والعسر، إذ كان الأعرابي في عهد النبي ﷺ يتعلم من عباداته الشخصية في مجلس واحد ما يكون به مسلما، فصار

يتعذر على المسلم الناشئ بين المسلمين، أن يتعلم مذهبه الديني الموروث في عدة سنين، لأن الأحكام كثرت بأقيسة المذاهب وتفريعاتها، وعَسُرَ فهمها بضعف لغة المصنفين لكتبها، فضاق ذرع الأمة بها، وانحسر الطالبون لتحصيلها في عدد قليل من أهل الأمصار يطلبها أكثرهم لأجل الدنيا لا لأجل الدين، فزال بذلك ما ذكرنا من مزايا الإسلام القطعية التي كان بها على أكمله قبل أن يكتب شيء من المصنفات، ففي الخبر المتفق على روايته مرفوعاً المجمع على معناه: «خير الناس قرني ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يجيء أقوام تسبق شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادته».

ثم انتقل المسلمون من طور إلى طور، وركبوا طبقاً عن طبق، بعضهم ينتقد هذه الكتب الكثيرة ويقول: إما أن يكون جلها ليس من الدين، وإما أن يكون الدين نفسه غير حق، وبعضهم لا يزال يقول إن ما هو مقرر فيها هو دين الله لا مندوحة لمسلم عن اتباعه وإلا كان خارجاً من هذه الملة. حتى انتهت حال بعض حملة العمائم، وسكنة الأثواب العباعب، إلى أن يقول: أن من يهتدي بالكتاب والسنة من دون كتب المذاهب الفقهية والكلامية فهو زنديق، وكان لهؤلاء الجامدين الجاهلين مكانة عند الحكام وعند جمهور الأمة تخشى بها غائلة مخالفتهم فزال ذلك رويداً رويداً وهم

لا يشعرون، حتى إذا لم يبق منها إلا القليل في بعض البلاد (كمصر) بعد أن زال من بلاد أخرى وزال بشؤمه الدين كله من دواوين حكومتها ومحاكمها ومدارسها (كبلاد الترك) طفق بعضهم يشعر بالخطر على البقية الباقية من ظواهره ماثلة على شفا جرف، ولكنهم لا يدرون كيف يخرجون من جحر الضب كما يخرج هو عند الخطر.

قد أنذر دعاة الإصلاح هؤلاء العلماء الرسميين هذا الخطر الذي هو عاقبة ضرورية لجمودهم على تقاليدهم فتمارروا بالنذر، وكان لنا في المنار جولات تفصيلية في بيان ذلك أسباباً ومسببات، وعللا ومعلومات، ونتائج لمقدمات، مؤلفة من اليقينيات أو المسلمات.

ولما كان أصل الداء، والمانع من قبول كل علاج له ودواء، هو التقليد الأصم الأعمى للكتب المألوفة لا للأئمة، بدأنا تلك الحملات والجولات بتلك المحاورات التفصيلية التي نشرناها في المجلد الثالث وما بعده تحت عنوان (محاورات المصلح والمقلد) وعرضناها للنقد فلم يرجع إلينا أحد في تفنيدها قولا، ولم يكتب لنا أحد في نقدها فصلا، بل حازت القبول فطبعت وحدها مرة بعد أخرى.

ثم كان من أوسع ما كتبناه في هذا الموضوع تفسير قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ ﴾ [المائدة:101] إلخ، والفصل الاستطرادي الذي جعلناه علاوة لتفسير الآيتين الكريمتين، فالقارئ لذلك يرى فيه من الآيات المنزلة والأحاديث الصحيحة، ومن مدارك أساطين علماء الملة وأئمتها من الأولين والآخرين، ما هو حجة على الجامدين من المقلدين، وعلى الملاحدة والزنادقة والمعطلين، وعلى المحرفين والمسرفين من المستقلين، كما أنه برهان مبين لدعاة الإصلاح المعتدلين، ولا يزال هؤلاء هم الأقلين ﴿ ثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٣﴾ وَقَلِيلٌ مِّنَ ٱلْءَاخِرِينَ ﴿١٤﴾ ﴾[الواقعة]، و﴿ كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةًۢ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿٢٤٩﴾ ﴾ [البقرة].

كنا نعد فرق المسلمين الذين يتنازعون أمر الأمة في هذا العصر ثلاثا:

الأولى- حماة تقليد الكتب المدونة في المذاهب المتبعة من سنية وشيعة زيدية وشيعة إمامية وأباضية. وحجتهم أن علوم الشريعة المودعة في الكتاب والسنة إجمالا وتفصيلا قد انحصرت فيها فمن لم يأخذ بمذهب منها فليس على ملة الإسلام، دع ما يرجح به كل منهم مذهبه على غيره.

الثانية- دعاة الحضارة العصرية، والنظم المدنية، والقوانين الوضعية الذين يقولون إن هذه الشريعة الإسلامية المدونة لا تصلح لهذا الزمان، ولا يمكن أن تصلح بها حكومة، أو تستقيم بها مصالح أمة، فيجب تركها، واستبدال قوانين الإفرنج بها، أو استقلال كل قوم أو شعب من المسلمين كغيرهم بتشريع جديد يوافق مصالحهم وإلا كانوا من الهالكين. ومن هؤلاء من يرى من مصلحة قومه وبلاده المحافظة على مهمات شعائر الإسلام وما لا ينافي المدنية من خصائصه الاجتماعية والأدبية، ومنهم من لا يرى وجوب ذلك، وهم درجات أو دركات في هذه المسائل، منهم المسلم المتأول، والزنديق المجاهر أو المستكتم.

الثالثة- دعاة الإصلاح الإسلامي المعتدلين الذين يثبتون أنه يمكن إحياء الإسلام وتجديد هدايته الصحيحة باتباع الكتاب والسنة الصحيحة وهدي السلف الصالح، والاستعانة بعلوم أئمة المذاهب كلها بدون التزام شيء معين من كتب الفقه والكلام المذهبية الذي جمد عليها الفريق الأول. وأنه يمكن الجمع بينه وبين أشرف أساليب الحضارة والنظام وهو ما ينشده الفريق الثاني. بل يرى هؤلاء أن ما يدعون إليه -وهو أقدم هداية الدين وأحدث

وسائل الحضارة والقوة- صديقان يتفقان ولا يختلفان، وأن كلا منهما يزيد الآخر قوة وشرفا، فدين العصر الأول للإسلام ينفي خبث المدنية المادية الحاضرة وينقي قلوب أهلها من الرجس، وينقذهم من فوضى الحرية البلشفية، وأخطار الفلسفة المادية، ويزكي أنفسهم من الظلم والفسوق والعصيان، كما أن علومها وفنونها الصحيحة تظهر من إعجاز القرآن، ومن آيات الله في الأكوان، ما يكمل به الإيمان، ويوجه قوى هذه العلوم إلى العمران، وإصلاح نوع الإنسان.

ثم تَوَلد من بين هذه الفرق أناس مذبذبون بين كل منها:

لا إلى هؤلاء إن نسبوهم وجدوهم ولا إلى هؤلاء

يذمون التقليد ويدعون الاجتهاد، ويزعمون أنهم من دعاة الإصلاح وما هم إلا دعاة إفساد، ولكنهم مقتنعون بما أوتوا، راضون بما أتوا ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ قَالُوٓا۟ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴿١٢﴾﴾ [البقرة].

أولئك الذين يدعون الاستقلال في علم الكتاب والسنة، والاجتهاد المطلق في أحكام الشريعة، وهم لم يعدوا لذلك عدته،

ولا سلكوا لاحِبَ طريقته، لم يحفظوا القدر الكافي من مفردات اللغة العربية، ولم يُطبعوا على سليقة البلاغة المضرية، ولم تستحكم لهم ملكة البيان بالتمرس والصناعة، ولا حذقوا قواعد الأصول، ولا مَرنوا على مدارك الفروع، ولا جمعوا بين حفظ النصوص وقوة استحضارها عند عروض الحاجة إليها؛ وإنما قصارى أحدهم أن يقرأ تفسير آية أو شرح حديث فيعجبه ما فهم منه، ويغتر بما عساه يخطر بباله أنه انفرد به، مما شأنه أن يقع للعامي والخاصي، وأن يكون تارة صوابا وتارة خطأ. ومن شاء منهم أن ينصف نفسه بامتحانها في دعواها، فليكتب كتاباً أو رسالة طويلة في بعض المباحث الاجتهادية التي يظن أنه انفرد بها، من غير أن يراجع فيها الكتب وينقل عن العلماء ثم لينشرها على أهل العلم ولو كانوا ممن لا يدعون دعواه ويعرضها على نقدهم ثم لينظر قيمتها بعد نقدهم إياها. على أن الصواب في مسألة واحدة من هذا القبيل أو مسائل معدودة لا يدل على ملكة الاجتهاد المطلق؛ فالاجتهاد يتجزأ.

من هؤلاء الأدعياء في العلم، المغرورين بالفهم، من هم أشد إحالةً ليسر الشريعة إلى العسر وسعتها إلى الحرج من مقلدة كتب الفقهاء وغيرهم، ومن هم أجرأ على شرع ما لم يأذن به الله، وعلى القول على الله ما لا يعلم: هذا حلال وهذا حرام، وهذا كفر وهذا

إيمان، وهذا بدعة وتلك سنة وهو في كل ذلك مفتر على الله، وشارع لما لم يأذن به الله، وما أسهل ذلك على الغلاة في الدين؟ ولاسيما تحريم ما حرموا من زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق، وما جهلوا من العلوم والفنون والصناعات التي عليها مدار سيادة الأمة ومعايش الخلق.

ومنهم من يعتدي حدود اليسر إلى ما هو أدنى إلى الإباحة المطلقة، ويتأول النصوص بما تتبرأ به مفردات اللغة وأساليبها، حتى يكون كزنادقة الباطنية أو أشد تحريفا وتبديلا. ومن هؤلاء من لا يحتج إلا بما يفهمه هو من نصوص القرآن فيرد الأخبار النبوية كلها. ومنهم من يرد ما لا يعجبه منها. ويستدل على ذلك بأن معناها غير صحيح (عنده)، فلا يمكن إذاً أن يكون النبي ﷺ قاله.

وتجد على الطرف المقابل لهؤلاء ممن يدعون مذهب السلف وينظمون أنفسهم في سلك أهل الحديث أناساً يأخذون بظواهر كل ما رواه الرواة من الأخبار والآثار الموقوفة والمرفوعة، أو التي لم توصف بأنها موضوعة أو مصنوعة، وإن كانت شاذة أو منكرة أو غريبة المتن، أو من إسرائيليات مثل كعب ووهب، أو معارضة بالقطعيات التي لا يعرفونها من نصوص الشرع، أو مدركات

الحس ويقينيات العقل، ويكفرون أو يفسقون من أنكرها أو خالفها.

فالجامدون على تقليد ظواهر كتب الفقه والكلام، كالجامدين على ظواهر كتب الأخبار والآثار، كل منهما فتنة منفر للواقفين على علوم هذا العصر عن الإسلام، لأنه يتوقف عند كل منهما على ما ليس منه مما تقوم على بطلانه البراهين القطعية، أو المشاهدات الحسية، أو سنن الله المطردة في الأكوان، أو النظام الذي يتوقف عليه العمران، دع نظريات التشريع المجربة، ومسلمات التاريخ المؤيدة بعلم طبقات الأرض وغير ذلك، تلك العلوم كلها تعد عندهم من علوم الكفار المحرمة فلا يعتد بشيء منها. وهم عاجزون عن إقامة أي حجة، أو دحض أي شبهة. ومن جهل شيئاً عاداه، ولاسيما إذا عد جهله نقيصة له.

كذلك المتبعون لأهوائهم في دعوى الجمع بين الإسلام والرقي المدني، هم منفر للسواد الأعظم من هذه المدنية وعلومها وفنونها وصناعاتها لما يراه هذا من جحد بعضهم للسنة النبوية بجملتها وتفصيلها. ورد بعضهم السنن القولية منها، وإنكار بعضهم لما لا يوافق رأيه وهواه منها، وتصدي بعضهم لتأويلها وتأويل القرآن نفسه بما تتبرأ منه مفردات اللغة وأساليبها، وإجماع

الأمة الإسلامية وسيرة سلفها. ومن أحدث ما كتبه أدعياء القرآن إنكار مصري لحل التسري وما يتعلق به من الأحكام الثابتة فيه وفي السنة العملية والإجماع المتواتر، وزعم هندي منهم أن الصلوات المفروضة فيه ثلاث لا خمس وكل منها يحرفه كتحريف الباطنية أو أشد دع القاديانية الذين يدعون نزول الوحي عليهم وأمثالهم.

طلاب الإصلاح الصحيح يريدون توحيد الأمة وقد زادها كل فريق من هؤلاء تفريقا، طلاب الإصلاح الحق يبغون أن تكون كما وصفها الله تعالى أمة وسطا وهؤلاء يجذبها كل منهم إلى طرف من محيط الدائرة إفراطاً وتفريطاً، هذا يريد ديناً بغير حكومة إسلامية ذات سيادة وعزة، ولا حضارة علمية فنية ولا قوة آلية، وهذا يريد دنيا بغير دين ينهى عن الهوى، ولا سياج للفضيلة والهدى، وهذا يتخبط بين الفريقين لا يدري ما يريد ولا ما يبدئ ويعيد، وكل أولئك في ضلال بعيد، ﴿فَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا وَمَا لَهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنْ خَلَـٰقٍ ﴿٢٠٠﴾ وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴿٢٠١﴾ أُو۟لَـٰٓئِكَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُوا۟ ۚ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴿٢٠٢﴾﴾ [البقرة].

هؤلاء هم المصلحون المعتدلون طلاب المنهج الوسط، وقد أشرنا إليهم هنا وبينا حالهم ومذهبهم فيما سبق، تارة في تفسير بعض الآيات، وتارة بالمحاورات والمناظرات، وتارة بانشاء الفصول والمقالات، وتارة بالفتاوى في الأسئلة والمشكلات.

وقد نشرنا من قبل بعض هذه المباحث في كتاب سميناه (الوحدة الإسلامية) وفي كتاب آخر سميناه (الخلافة أو الإمامة العظمى) وننشر اليوم بعضها في هذا الكتاب الذي سميناه (يُسْر الإسلام وأصول التشريع العام) فعسى أن تكون هذه الكتب مؤيدة ومعممة لدعوة المصلحين المجددين، الداعين إلى صراط الله المستقيم، صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، وحجة على الجامدين الميتين، وعلى الشذاذ المسرفين، المتبعين لسبل الشياطين، والله ولي المؤمنين، والعاقبة للمتقين.

المقصد من هذا الكتاب

نبدأ هذا المقصد بذكر القواعد المقررة لدى حزب الإصلاح المعتدل في الشرق والغرب وهي:

(1) القرآن كلام الله المنزل المتواتر نقله، فكل ما دل عليه دلالة قطعية بحسب لغته الفصحى فقبوله والإيمان به والإذعان له واجب حتماً، علماً وعملاً، فعلاً وتركاً، وما كان غير قطعي الدلالة منه فهو محلٌ للاجتهاد لأهله العارفين بمفردات لغته وأساليبها وبالسنن ومدارك الأحكام.

(2) محمد بن عبد الله العربي القرشي رسول الله وخاتم النبيين قد أكمل الله تعالى على لسانه دينه (الإسلام) وجعل رسالته عامة إلى يوم القيامة، وأوجب اتباعه وطاعته على جميع الناس فيما يبلغه من أمر الدين بالقول والفعل والحُكم، بشروط الرواية والدلالة والتعارض والترجيح التي سنتكلم فيها. وذلك أن الله تعالى قال: ﴿فَٱتَّبِعُوهُ﴾ وجعله ﴿أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ للمؤمنين وقال له: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾ وأمر بطاعته بالتبع لطاعة الله في بعض الآيات واستقلالا في بعض فإذا كان لا يطاع إلا فيما يبلغه من

القرآن تكون هذه الأوامر كلها لغواً يُجَل كتاب الله عنه.

(3) كل ما أجمع عليه مسلمو الصدر الأول من أمر الدين وكان معلوما عندهم بالضرورة، فهو قطعي لا يسع أحداً عَلِمَهُ جَحْدَهُ أو رَفْضَهُ بتأويل ولا اجتهاد، وذلك ككون الصلوات المفروضة خمسا وكون الفجر ركعتين والمغرب ثلاثا والبواقي أربعا أربعا. وكون كل ركعة تشتمل على قيام وقراءة قرآن فيه وركوع وسجودين إلخ ما هو معروف بالعمل من عهده ﷺ إلى اليوم.

(من جحد قاعدة من هذه الثلاث يصير مرتداً خارجا من الملة ولا يُعتد بالإسلام إلا بها)

(4) الأحاديث الصحيحة الصريحة التي اشتهرت بأخذ جمهور أهل الصدر الأول بها وإنما شذ فيها بعض علماء الصحابة أو التابعين أو أئمة الأمصار حجة يُعمل بها بشروطها، ولا يعتد بشذوذ من خالف عنها، كما أنه لا يكفر هو ولا من اتبعه في اجتهاده فيها.

(5) أحاديث الآحاد التي لم يعمل جمهور السلف بها محل اجتهاد في أسانيدها ومتونها ودلالتها لأن ما صح سنده منها قد يكون خاصاً بصاحبه كما صرحوا به في بعضها ومن صح عنده

شيء منها رواية ودراية عمل به ولا تُجعل تشريعاً عاما تَلزمه الأمة إلزاماً تقليداً لمن أخذ به.

(6) اجتهاد الخلفاء الراشدين في أحكامهم وسياستهم العادلة وكذا عمالهم من علماء الصحابة والتابعين وما أفتوا به هم ومن بعدهم من علماء الأمصار المشهورين كأئمة آل البيت وسائر المذاهب المتبعة كله مما نطالب بحفظه وعمل الحكومات الإسلامية به فيما لم يوجد فيه نص قطعي عن الشارع أو إجماع الصدر الأول ولم يعارض المصلحة العامة ولكن لا نَعُد شيئاً من اجتهادهم ديناً ندين الله به ولا شرعاً إلهياً نوجبه على الأمة إيجاباً لأن شارع الدين هو الله وحده.

***